

" الربيع العربي في اليمن الاسباب والنتائج "

م.د.نادية فاضل عباس فضلي

المقدمة

اليمن شأنها شأن الدول العربية التي شهدت مايسمى مجازاً بالربيع العربي ، فتلك الاحتجاجات نبعت اهميتها من كونها قد كسرت حاجز الخوف بل خرجت من كفنها الذي التفت بها لعقود طويلة لتثور على نظم دكتاتورية تسلطية ، فقد سقطت الهالة التي احيط بها الحكام العرب لسنوات طويلة وزالت الرهبة التي قيدت الشعوب وارتهنت ارادتها.

اليمن لم تخرج عن ركب الدول العربية التي حدثت فيها الثورات كتونس ومصر وليبيا ، فقد نالت مانالت من ويلات زعيمها " علي عبد الله صالح" ، فاليمن تعد دولة نابضة بالتيارات القومية والاسلامية نظراً لطبيعة المجتمع اليمني المتعدد الثقافات والرؤى السياسية والاجتماعية والثقافية والاصول القبلية التي ينتمون اليها ، وربيع الثورات انتقل اليها بسرعة ، فمن حكم اليمن ليس مجلس النواب وليس رئيس الوزراء بل انها قبيلة حاشد والتي ينتمي اليها الرئيس "صالح" ، مما حفز الجماهير على القيام بالثورة مع مطلع العام ٢٠١١ لقد وحدثت الثورة اليمنية مجتمعاً مجزئاً ومنقسماً على نفسه من جراء السياسات التمييزية التي مارسها النظام السياسي اليمني ، فقد نجح المجتمع المدني في اليمن في رص الصفوف في ساحات التغيير واحتواء العصبية التي تحكم المجتمع القبلي في اليمن ، كما عبرت تجربة اليمن عن قدرة الثورة في احداث الانشقاقات داخل الدائرة المقربة من النظام السياسي ، اي داخل الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني العام) ، وكتلته النيابية والمحافظين والسفراء في الخارج ، ووصلت الانشقاقات الى الجيش والاجهزة الامنية واعلنوا انضمامهم الى الثورة ، لقد مثلت الثورة اليمنية التعبير الحي عن رفض استخدام العنف الثوري تجاه السلطة والمطالبة بالاصلاح بالطرق السلمية ولم تلجأ للعنف في

نيل مطالبها وهذا ما ارادة النظام لكي يقضي على الشعب بأستخدام القوة المفرطة لكنهم اختاروا الطريق السلمي الذي سلكه الشعبين التونسي والمصري من قبل ، ودراستنا تنطلق من فرضية ان الثورة حققت جزئية كبيرة من اهدافها وما زال امامها الكثير بعد رحيل الرئيس علي عبد الله صالح لكنه ولحد الان يلعب بأوراق سياسية كثيرة قد تؤثر على استقرار اليمن.

وعليه سيتناول البحث الدراسة في ثلاث مباحث وهي المبحث الاول يتناول نظرة عامة عن اليمن، اما المبحث الثاني يتناول ، اسباب قيام الثورة اليمنية في مطلع العام ٢٠١١ ونتائجها ، اما المبحث الثالث فيتناول تنحي الرئيس صالح عن السلطة بموجب المبادرة الخليجية ومستقبل المرحلة الانتقالية في اليمن مع الخاتمة .

المبحث الاول : نظرة عامة عن اليمن

تقع الجمهورية اليمنية في جنوب شبه الجزيرة العربية بين خطي عرض ١٢ درجة و ٢٠ درجة شمالاً ، وبين خطي طول ٤١ درجة و ٥٤ درجة شرق المملكة العربية السعودية ، ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن ، ومن الشرق عمان ومن الغرب البحر الاحمر (١).

تبلغ مساحتها الاجمالية ٥٢٧٩٧٠ كم ٢ ، ويبلغ تعداد سكانها حسب تقديرات العام ٢٠٠٣ ، ١٩،٣٤٩،٨٨١ نسمة ، وغالبية سكانها من العرب كما يوجد بعض الافارقة ، ادارياً تتكون من ٢٠ محافظة (٢).

تاريخياً قامت في اليمن العديد من الحضارات منذ اقدم العصور ومنها مملكة سبأ ومملكة حمير ، دخل الاسلام الى اليمن في العام ٦٢٩ م ، ثم وقعت تحت حكم الايوبيون في العام ١١٧٤ م ، وفي العام ١٥٣٨ خضعت اليمن تحت حكم الدولة العثمانية ، ثم الت السلطة في العام ١٦٣٦ للائمة اليمنيين ، في العام ١٩٤٨ قام متمردو حركة اليمنيين الاحرار بأغتيال الامام يحيى واستطاع ابنه الامام "احمد" ان يسيطر على حركة التمرد ، وفي العام ١٩٦٢ قاد المشير عبد الله السلال انقلاباً ضد اخر ائمة المنصور بالله الامام " بدر " ، وانسحبت بريطانيا من الجزء الجنوبي في ١١/٣٠/١٩٦٧ ، ولعدم توحيد الوطن الواحد فور استقلال الشطر الجنوبي وتحريره من الاستعمار ، فأُن شطري الوطن دخلا في مواجهات مسلحة مرتين الاولى عام ١٩٧٢ والثانية في العام ١٩٧٩ وكان لابناء الشعب الواحد الغلبة ، وساعدت الظروف الدولية على توقيع المزيد من الاتفاقيات الوحدوية واللقاءات الاندماجية ، وكانت قد اقيمت دولة يمنية شيوعية في الجنوب وعاصمتها عدن (اليمن الديمقراطية الشعبية) ، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي توحدت الدولتان الجنوبية والشمالية في ٢٢/٥/١٩٩٠ ،

واصبح الرئيس " علي عبد الله صالح " رئيساً لليمن ، وفي العام ١٩٩٤ اندلعت حرباً أهلية بين الشماليين والجنوبيين الذين سعوا الى الانفصال واستطاع الرئيس " علي عبد الله صالح " حينها ان يسيطر على الموقف وقدم الشماليون مشروع مصالحة ينص على عفو تام وتعهدات بحماية الديمقراطية (٣).
لقد تعرضت عملية الاندماج السياسي آنذاك لهزة عنيفة بعد مرور اربعة سنوات على قيامها ، وذلك مع ظهور نزاع بين فئات ذات سلطة سياسية متوارثة تاريخياً ، وبين قوى اجتماعية وسياسية انفصالية مما ادى الى نشوب الحرب الاهلية (٤).

وفيما يتعلق بالعامل القبلي في اليمن ، فتعد القبيلة هي الوحدة الاجتماعية التقليدية الرئيسة ، فالقبائل موزعة بين ثلاث طوائف هي الشافعية والزيدية والاسماعيلية ، وتحمل كل قبيلة اوطانها داخلها شرائح عدة تتصاعد حسب المكانة الاجتماعية بدءاً بالاسياد الذين يستندون الى سنداً دينياً وذلك بأن جذورهم تعود الى آل البيت او القضاة الذين كانوا يتمتعون بموقع اجتماعي متميز ، وانتهاءً بالعبيد والخدام وشريحة الاسياد موزعة طبقياً حسب امتلاك وسائل الانتاج بين من يمتلك الكثير وبين المعدم الذي لا يحوز على قوت يومه (٥).

وعلى الجانب الاقتصادي يلاحظ على اقتصاد اليمن بأنه اقتصاد يسيطر عليه قطاعا النفط والخدمات في ظل محدوية دور الصناعة وجمود القطاع الزراعي الذي يعيش عليه تقريباً نصف عدد سكان اليمن ، كما ان الدولة لم تحسن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ولم تعمل على بناء مؤسسات الدولة الحديثة على معالجة الازمات الاقتصادية التي يمر بها اليمن ، مع الاعتماد على الدعم الخارجي في تمويل مشاريع الخدمات وادارتها مما اثر بشكل سلبي في مستوى المعيشة للمواطنين وشملت ظواهر الفقر فئات المتعلمين وحاملي الشهادات الجامعية (٦).

وتضافرات عدد من المشكلات السياسية مع المشكلات الاقتصادية لتؤثر مستقبلاً على زعزعة النظام السياسي في اليمن وهذه المشكلات ادراجها بالنقاط الاتية :

- ١ . مشكلة انفصال الجنوب عن الشمال.
- ٢ . مشكلة الحوثيين مع السلطة السياسية .
- ٣ . مشكلة القاعدة في اليمن.

فيما يتعلق بمشكلة انفصال الجنوب عن الشمال ، نستطيع القول ان اليمن شهد خلال السنوات الاخيرة حالة من الحراك السياسي تمثلت في

الاعتصامات والاضرابات والتي جاءت على خلفية العسكر المتقاعدين واستيلاء عناصر شمالية على اراضي الدولة في الجنوب عقب انتهاء الحرب الاهلية في العام ١٩٩٤ بانتصار الشماليين على الانفصاليين الجنوبيين (٧).

تم تحقيق الوحدة في ٢٢ أيار ١٩٩٠ بعد عقد خمسة لقاءات بين قيادتي الشطرين وقبل اعلان الوحدة والتي رافقها ملابسات هامة ذات طابع امني وتحركات من قوات الجيش التي تم الاتفاق عليها في اجتماع القيادة اليمنية في نيسان ١٩٩٠ وأشار الرئيس " علي عبد الله صالح " حينها ان القمة انتهت الى تشكيل لجنة حوار مع التنظيمات والقوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية على الساحة اليمنية من لجنة التنظيم السياسي الممثلة بالحزب الاشتراكي اليمني او المؤتمر الشعبي العام ، وتم الاتفاق على ان المصلحة تقتضي اخلاء العاصمة صنعاء والعاصمة الاقتصادية عدن من القوات المسلحة وسحبها الى مناطق عسكرية يتفق عليها المسؤولون في رئاسة الاركان وضم المناطق العسكرية للدولة اليمنية على ان يكون الحفاظ على الامن العام لتفويت الفرصة على احد للقيام بشكل مباشر او غير مباشر في التسبب في التأثير على الوحدة بين الشطرين (٨).

وكان من اسباب اندلاع الحرب الاهلية من وجهة نظر الجنوبيين ان نظام " علي عبد الله صالح " اثبت مناعته ضد تحديث الجنوبيين بل بدا مصمماً على تقليص قوة الحزب الاشتراكي اليمني بكافة الوسائل الممكنة وبعد مرور سنة على الوحدة بدأ رئيس الوزراء " علي العطاس " بالشك في نوايا " علي عبد الله صالح " ، حيث بدأ الشماليين بإرسال عدد اكبر مما كان مسموحاً به من القوات العسكرية الامنية والموظفين المدنيين الى الجنوب سابقاً ، فضلاً عن ان عملية تقاسم المراكز الرئيسية كانت محددة بالمناصفة بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي الديمقراطي ، ووجد وزراء الحزب الاشتراكي ان القرارات الفعلية في وزاراتهم كان يتخذها المديرون العامون من اعضاء حزب المؤتمر الشعبي ، ولم يكن هناك عدد كاف من اعضاء الحزب الاشتراكي او من الموظفين الجنوبيين في المستويات الادنى في الوزارات في صنعاء كي يحولوا دون سيطرة البيروقراطيين الشماليين الاكثر عدداً ، فضلاً عن استهداف الموظفون الرسميون من الحزب الاشتراكي بالاغتيالات حيث وجه الحزب الاشتراكي اليمني اتهاماً الى قوات الامن في صنعاء التي كانت تحت امره شقيق رئيس

الجمهورية بأنها لجأت متعمدة الى استخدام تكتيك الترهيب والاستفزاز لدفع الحزب الى اتخاذ موقف انفصالي (٩).

وهكذا بدأت الحرب الاهلية في العام ١٩٩٤ ولعدم استجابة السلطات الرسمية لمطالب الجنوبيين ومواجهتها بالقمع اخذت هذه الفاعليات منحى جديداً حيث ربط المحتجون بين المطالب المعيشية والمطالب السياسية والمشاركة في السلطة والتقاسم في الثروة وتحول الحراك من الطابع العفوي التلقائي الى الطابع المنظم ، الى ان طالب الحراك الجنوبي بفك الارتباط بين الشمال والجنوب والعودة الى ما قبل الوحدة وطالبوا بالاستقلال معتبرين انهم محتلون من قبل الشمال والمشكلة مازالت الى يومنا هذا (١٠).

اما المشكلة الثانية التي تهدد استقرار النظام السياسي في اليمن هي مشكلة الحوثيون ففي اليمن يوجد مكونان مذهبيان رئيسان سائدان في اليمن عبر تاريخها الاسلامي هما الشافعية نسبة الى الامام "محمد بن ادريس الشافعي" والزيدية نسبة الى الامام "زيد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب"، عاش في ظلها اليمنيون منذ نشأتها على نحو من التآخي العام دون ان يعني ذلك خلو الاجواء من حدوث قدر من المناكفات والمشاحنات بين الحين والآخر (١١).

تعد الزيدية من اقرب مذاهب اهل الشيعة الى اهل السنة الامر الذي جرد تفاعل الجماعتين من الشبهة المذهبية ، ولكن مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي اخذ يتنامى نشاط التيار السلفي السني في اقليم صعدة معقل الزيدية في اليمن ، ونشأ بالمقابل تنظيم الشباب المؤمن بهدف تجديد المذهب الزيدي ومقاومة المد السلفي ولكن الحركة تطورت واخذت تدعو الى لتقويض النظام السياسي في اليمن وتتنبى القطيعة مع الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل مع الدعوة للتقارب مع السياسة الايرانية وحزب الله في لبنان ، والحركة المسلحة التي قادها "حسين الحوثي" ومن بعد مقتله تولاهما اخوه "عبد الملك الحوثي" منذ العام ٢٠٠٤ مثلت تحدياً لابأس به لسلطة الرئيس اليمني "علي عبد الله صالح" (١٢).

وكانت العلاقات قد ساءت بين الرئيس اليمني والحوثيين منذ العام ٢٠٠٣ حيث ظهرت بوادر انشطتهم السياسية ضد الولايات المتحدة الامريكية بعد الاحتلال الامريكي للعراق ، وكانت السلطات اليمنية قد تنبعت لهذه الانشطة وبدأت بتنفيذ حملات اعتقال في صفوفهم واعتقلت العشرات منهم ، وفي العام ٢٠٠٤ ارسلت السلطات حملة عسكرية الى محافظة صعدة بهدف اعتقال زعيم التنظيم "حسين بدر الدين الحوثي" ولكن الاخير رفض تسليم نفسه وقاوم السلطات

الحكومية حتى تمكنت القوات الحكومية من قتل "حسين الحوثي" في ايلول ٢٠٠٤ (١٣).

ولم تنته الحرب بمقتل "الحوثي" بل استمرت المواجهات المسلحة والحروب بين القوات الامنية والعسكرية اليمنية من جهة وجماعة "عبد الملك الحوثي" من جهة اخرى حتى بعد الاتفاق المبرم بين الطرفين في العام ٢٠٠٨ وكان الاتفاق آنذاك بوساطة قطرية وكان الطرفان قد تبادلوا التهم بعدم تنفيذ بنود الاتفاقية واستمر الصراع بينهما (١٤).

و المشكلة الثالثة في اليمن هو وجود عدداً من التنظيمات المسلحة تنتمي الى تنظيم القاعدة ، فالولايات المتحدة وبعد احداث ١١ / ايلول ٢٠٠١ انتهزت الفرصة لابتزاز النظام السياسي في اليمن واخضاعه لرغباتها ، بالمقابل استشعر النظام اليمني خطر امريكا عليه، فهو يدرك ان الولايات المتحدة تحاول العبث دائماً بورقة الجنوبيين وايضاً فيما يتعلق بالقتال في منطقة صعدة (١٥). اليمن يشكل اهمية استراتيجية للمصالح الامريكية في الشرق الاوسط ، فضلاً عن انها تشكل منطلقاً لعدد من العمليات ضد الولايات المتحدة والمصالح الغربية ، فهناك حادثتين كانتا قد اثارت القلق المتزايد للولايات المتحدة على مصالحها وراعاياها وهي عملية الميلاد الفاشلة في مطار ديترويت في العام ٢٠٠٩ ، وايضاً محاولة اغتيال السفير البريطاني في صنعاء مطلع العام ٢٠١٠ منذ ذلك الوقت زادت القوات الامريكية الخاصة من عملياتها لملاحقة خلايا القاعدة ضمن قاعدة جزيرة العرب وهي تحالف جهادي بين اليمن والسعودية ، كما ان التنظيم وجد دفعة واهتماماً اعلامياً ببروز الشيخ " انور العولقي " كمنظر قادر على مخاطبة الامريكيين والغربيين بلغتهم الاصلية كونه من مواليد نيوميكسيكو ، وعمل اماماً في الولايات المتحدة الامريكية قبل ان يعود لليمن ، و عليه يبقى اليمن يشكل اهم مراكز الاهتمام الامريكي نظراً للدعم الذي تقدمه الادارة الامريكية وعمليات القوات الخاصة التي تستهدف الصواريخ الموجهة والطائرات بدون طيار لملاحقة القاعدة وقادتها في المناطق اليمنية الوعرة (١٦).

في ضوء الطرح السابق نجد ان لليمن اهمية استراتيجية اقليمياً وعالمياً ، ولكنها في ذات الوقت تعاني من مشاكل معقدة اثرت على اداء الدولة وعلى استقرار النظام السياسي ، والتي دفعت الجماهير اليمنية الى الحراك السياسي اسوة بمثيلاتها في الدول العربية في مطلع العام ٢٠١١ ، والخروج بالملايين في الشوارع والميادين للاعتصام وذلك للمطالبة بحقوق الشعب المشروعة ضد نظام الرئيس "علي عبد الله صالح" الذي جثم على صدر الشعب اليمني وحزبه

حزب "المؤتمر الوطني الحاكم" لمدة تتجاوز الثلاثين عاماً وهذا مانراه في المبحث القادم .

المبحث الثاني: اسباب قيام الثورة اليمنية في مطلع العام ٢٠١١ ونتائجها

شهدت المنطقة العربية في مطلع العام ٢٠١١ موجات من التغيير والتحول الديمقراطي مما دفع البعض الى الحديث عن وجود استثناء عربي في هذا المجال او عن وجود تناقض بين الثقافة العربية وقيم الديمقراطية ، حيث بدأ العالم العربي في بداية العام ٢٠١١ يشهد بداية تفكك بنية النظم السلطوية بفعل انتفاضات شعبية ابتداءً بتونس ومصر وليبيا مروراً بالاردن والبحرين واليمن والعراق وعمان وصولاً الى سوريا ، وائاً كانت اسماء ساحات الاحتجاجات فالهدف ظل واحداً وهو سقوط الانظمة السلطوية سواء كان كليا" عن طريق تغيير شامل للنظام او جزئياً عن طريق ادخال بعض الاصلاحات السياسية والاقتصادية (١٧).

وقبل اندلاع الثورة في اليمن ، كانت تعيش حالاً من التمزق والانشقاق الاجتماعي والسياسي والنفسي الداخلي شديدة الحدة معطوفة على وضع امني لا يبشر بأمل في التماسك الوطني ، وكان الحراك الجنوبي مندفعاً بشكل حثيث نحو المطالبة بالاستقلال عن الشمال ، مع الاصطدام بتعننت السلطة التي اساءت ادارة عملية الوحدة ، واستمرت في ممارسة عقاب جماعي لاهل الجنوب ، فضلاً عن جراحات الشمال في صعدة من حيث تواجد الاقتتال الدموي بين السلطة والحوثيين (١٨).

مع قيام تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية بمؤشرات نشاط متصاعدة ، فضلاً عن معارك سياسية تدور منذ سنتين اي قبل الثورة في العام ٢٠١١ حول اصلاحات تتعلق بالانتخابات والدستور ، واحوال اليمنيين الاقتصادية التي انذرت بعطائم الامور وازدادت سوءاً بقيام الثورة وتصاعد اعمال العنف (١٩).

وكانت الاحداث في تونس ومصر مصدر الهام بالنسبة لليمن ففي كانون الثاني ٢٠١١ بدأت شرارة الثورة فتلك الثورات اوحى بتحول في طبيعة التعبئة الاجتماعية وفي سمة المطالب الشعبية وحسابات النخب الاستراتيجية وشجعت جيلاً من النشطاء الذين يقلدون وبوعي اساليب اخوتهم ومطالبهم فنزلوا الى الشوارع ، ودعوا صراحة الى رحيل رأس النظام برئاسة "علي عبد الله صالح" ، فالمعارضة الرسمية وزعماء القبائل ورجال الدين وقفوا في معظمهم على الحياد في بداية الامر ، لكن مع تصاعد الاحتجاجات ولجوء قوات الامن الى ممارسة العنف بشدة ، اما النظام الذي اخذ على حين غرة الى حد بعيد فكانت

استجابته متفاوتة ، فقد استخدم تكتيكات قاسية لاسيما في الجنوب من اليمن ، وكان مؤيدي النظام قد استخدموا العصي والهروات والسكاكين والمسدسات لتفريق المتظاهرين ، كما شاركوا في هذه المظاهرات ضد المعارضة طمعاً في اغراءات مالية ، والرئيس " علي عبد الله صالح " راهن على الدعم الناشئ له من ولايات قبلية ومعزز بنظام محسوبية متماد في توزيع المنافع (٢٠). والرئيس " صالح " كان قد راهن على غياب زعيم بديل شعبي ، وكان الرئيس قد اكره على تقديم تنازلات غير مسبوقة لاسيما فيما يتعلق بتوريث الحكم وتحديد مدة الرئاسة ، ولكن هذه التكتيكات لم تنجح ، فساحات الاحتجاجات ازدادت اعداد الشباب المتظاهرين فيها ، مع تزايد عدد الانشقاقات من جانب اركان دعم النظام ، بمن فيها رؤوساء قبائل ورجال الدين ، فتنازلات الرئيس " علي عبد الله صالح " لم تكن كافية من وجهة نظر المحتجين الذين ما انفكوا يتقاطرون بأعداد كبيرة (٢١).

فحين قرر النظام اليمني استخدام العنف في صنعاء انشقت المؤسسة العسكرية واستقال العديد من اعضاء المؤتمر الشعبي العام، وانضم المنشقون الى صفوف الثورة والتقى في الساحات شباب قادم من كل مناطق اليمن وقبائله ومذاهبه واحزابه ومنظماته ، والتقوا جميعاً تحت شعار الشعب يريد إسقاط النظام (٢٢).

ويمكن اجمال الاسباب التي قادت الى اندلاع الثورة في اليمن: (٢٣)

١. سوء الاوضاع السياسية المتمثلة بمطالبة المعارضة اليمنية بالاصلاح السياسي والدستوري وتحقيق الديمقراطية بسبب تشبث الحزب الحاكم (حزب المؤتمر الوطني) بالسلطة ، فالرئيس "علي عبد الله صالح "حكم اليمن منذ العام ١٩٧٨ ، وظهرت مخاوف المعارضة بسبب رغبة صالح بتوريث الحكم لابنه احمد .
٢. سيطرة اقارب الرئيس على مقدرات الحكم والثروة حيث ازدادت المطالب الشعبية بتنحية اقارب الرئيس من المناصب القيادية بالمؤسسة العسكرية والامنية والحكومية ، وتأخذ احزاب المعارضة على الرئيس تعيين ٢٢ شخصاً من اقاربه ومن سكان قريته (سنحان) في مراكز قيادية مهمة في الجيش والامن منها الحرس الخاص والحرس الجمهوري والقوات البرية والجوية والبحرية والفرقة اولى مدرعة وحرس الحدود الى جانب الامن المركزي والامن القومي ، ومن بين هذه المناصب قياده ابنه الكبير "احمد علي عبد الله صالح " للحرس الجمهوري والقوات الخاصة .

٣. شخصنة السلطة والفساد ، حيث تم اختزال اليمن كله في المؤتمر الشعبي العام بسلطته المستبدة والفاصلة ، واختزال الجيش والامن في اسرة واحدة وتحويل الرئيس "علي عبد الله صالح" الى معادل موضوعي لليمن والدولة وتركيز كل سلطات الدولة في شخصه .

٤. تجهيل الشعب اليمني بسن قوانين ومناهج دراسية متخلفة او بالحفاظ على الامية التي تتجاوز ال ٥٠% في الرجال وال ٧٠% في النساء وكلها مثلت روافد الغضب الشعبي وصولاً الى الاحتجاج السلمي وتوحد الوان الطيف السياسي والفكري والمجتمعي حول اسقاط النظام .

٥. تراكم احتجاجي اذ ان اليمن ومنذ مايقارب العقد من الزمن تعيش حالة احتجاجات يومية وخاصة في المحافظات الجنوبية ، والتي تعد إنموذجاً لحركة مطالب مشروعة تطورت الى حركة سياسية سلمية نتيجة اهمال السلطة الحاكمة ، كما ان مظاهر الاحتجاج الاجتماعي والسياسي اخذت في الانتشار في كبريات المدن اليمنية مثل عدن و تعز وابين والمكلا وعمران والبيضاء والضالع والحديدة ومدن اخرى.

٦. الازدحام الاقتصادي والاجتماعية السيئة المتمثلة بانتشار الفساد والبطالة والفقر خاصة بعد قمع الاحتجاجات في الجنوب ، وتوجد مناطق في اليمن مستوى انفاقها اقل من دولارين في اليوم الواحد .

ونتيجة لذلك وبحكم تراكم الاسباب بدأت التفاعلات داخل الساحات في اليمن سلباً وإيجاباً اذ بدأ العديد من الشباب يفكرون جدياً لافي اسقاط النظام فحسب ، وانما كيف يجب ان يكون النظام البديل ، وبدؤا بوضع تصورات تشير الى اسس الدولة المدنية الديمقراطية اللامركزية المتركزة على المواطنة المتساوية دونما تمييز في الجنس والعقيدة والفكر والانتماء السياسي ، وسعت جاهدة الى امتصاص السلبات الناتجة من الاختلاف في الرأي مع الوعي بخطورة ان تنسحب بعض الممارسات المتعارضة مع اسس الدولة المدنية على المستقبل ، وبشكل خاص اذا كان ميزان القوى مختلاً ، مما يغري طرفاً على تجاوز النهج الديمقراطي والذي يصعب حمايته في غياب توازن قوى الفعل الثوري والسياسي ، وهذا الادراك هو الجديد في الاعداد في كل الثورات اليمنية السابقة ، التي انتكست كنتيجة لغياب التوازن بين قوى الفكر والتنظير وادوات الفعل الثوري التي قد لا تكون محصنة عن الانحراف بالثورة عن اهدافها (٢٤).

وكانت احزاب المعارضة قد اعلنت سخطها على الرئيس اليمني "علي عبد الله صالح" قبل قيام الثورة بفعل اجراءاته بتعديل القانون الانتخابي وتأليف

لجنة عليا جديدة للانتخابات وربما بتعديل الدستور حتى يسمح له بفرصة انتخابية أخرى ، فضلاً عن رغبته بتوريث السلطة لابنه ، وقد سبب ذلك كله ضيقاً للمعارضة ، لكن على الرغم من احتجاجات المعارضة بدأت في ١٦ / ١ / ٢٠١١ فأنها اكتسبت وزناً شعبياً بمرور الوقت مع انضمام عناصر مهمة من النخبة العسكرية والسياسية الى المتظاهرين وحدوث المزيد من الانشقاقات شملت اعضاء بارزين من عائلته الرئيس وحلفائه ، ولاسيما بعد ان رد النظام بطرق وحشية على التظاهرات الرسمية (٢٥). وكان سقف المطالب في اليمن قد اختلف من مرحلة لآخرى ففي المرحلة الاولى في شباط ٢٠١١ اعلنت المعارضة اهدافها والتي صدرت عن احزاب اللقاء المشترك وحددت بالنقاط الاتية (٢٦):

١. بناء الدولة اللامركزية لجميع ابناء اليمن والتي تسودها العدالة والمساواة.
٢. الاعتراف بالقضية الجنوبية وحلها حلاً عادلاً .
- ٣ بعيداً عن المحسوبية وعلى اساس وطني بعيداً عن الولاءات وطبقاً للكفاءات .

الوقف النهائي للحروب في صعدة شمال اليمن .
٤. حل المسألة الاقتصادية لتحقيق العدالة والمساواة في التوزيع بما في ذلك الوظيفة العامة ، وحل مشكلة البطالة وانهاء الفساد وتوازن الاجور والاسعار والقضاء على الفساد وبناء المؤسسات الوطنية
٥. ضرورة مواجهة الارهاب لان هذه المشكلة تهدد استقرار البلد ولا بد من ان تجند لمواجهتها جميع الامكانيات الوطنية بصورة مختلفة عما يجري اليوم .

ثم ارتفع سقف المطالب للمعارضة في ٣٠ آذار ٢٠١١ وشملت نقاط عديدة نورد منها (٢٧):

١. تنحي الرئيس "علي عبد الله صالح" عن السلطة وهذا لم يذكر في البيان السابق.
٢. ابطال العمل بالدستور الحالي .
٣. تأليف مجلس وطني مؤقت من خمسة اعضاء لاعلاقة لهم بنظام الرئيس "صالح" على ان يكون بينهم ممثل للشباب واعلان مدة انتقالية مدتها ستة شهور يحل فيها البرلمان ومجلس الشورى .
٤. يعين المجلس تكنوقراطياً لتأليف حكومة مؤقتة .

٥. استعادة الممتلكات العامة والخاصة المنهوبة والافراج عن السجناء السياسيين.
٦. تفكيك اجهزة الدولة والمخابرات ومجلس الدفاع وتأسيس منظمة امن وطني بدلاً منها تحت اشراف وزارة الداخلية على ان تكون مهمتها مقصورة على التحقيق والوقاية من التهديدات الخارجية للامن الداخلي .
٧. حل المجالس النيابية والمجلس الاعلى للقضاء واقالة المدعي العام وانشاء محكمة دستورية .

واستمرت المعارضة اليمنية في احتجاجاتها في جميع ساحات اليمن واصبح عدد المحتجون بالملايين ، فكلما ازداد استخدام القوة من جانب السلطة تجاه المحتجين ازدادت الجماهير حماسة للمطالبة برحيل صالح واركان نظامه عن الحكم ، وكانت المعارضة اليمنية قد حذرت الرئيس من انها ستقتلعه وتطرده من السلطة وان المعارضة لن تتنازل عن مطلبها برحيله (٢٨).

وبينما كانت الاجهزة الامنية تقوم بقمع المتظاهرين ، وكان عدد الضحايا والقتلى في تزايد ، وفسر الرئيس "صالح" الامر في بلاده امام اعضاء من مجلس النواب والشورى باعتباره تقليداً لما جرى في تونس ومصر من فوضى وغوغائية ، معتبراً ان التعبئة التي حدثت طوال الاشهر السابقة تعد من وجهة نظره خاطئة وستؤدي الى فوضى يصعب على العقلاء مواجهتها ، وكان الرئيس "صالح" من جانبه قد دعا الى حوار رباعي بين الحزب الحاكم الذي يرأسه واحزاب اللقاء المشترك وفقاً لاتفاق مسبق ، حيث يمثل كل طرف اربعة اعضاء وصولاً الى حل الموقف المستعر ، وطرح الرئيس مبادرة من اربعة بنود (٢٩):

١. استئناف اعمال اللجنة الرباعية للحوار .
٢. تجميد التعديلات الدستورية المرفوضة شعبياً .
٣. فتح السجل الانتخابي لمن بلغوا السن القانونية .
٤. دعوة احزاب اللقاء المشترك الى المشاركة في حكومة وحدة وطنية لانقاذ البلاد ، ولا تمديد ولا توريث للسلطة.

وكانت المعارضة اليمنية تشعر بتسويق للمطالب من جانب النظام واعلنت احزاب اللقاء المشترك انها اقربت في ٢ نيسان ٢٠١١ رؤية مشتركة في مسألة انتقال السلطة في اليمن وجاء البيان كالتالي (٣٠):

١. يعلن الرئيس تنحيته عن منصبه وتنتقل سلطاته وصلاحياته لنائبه.
٢. يعمل النائب فور توليه السلطة على إعادة هيكلة الامن القومي والامن المركزي والحرس الجمهوري بما يضمن تأديتهم لمهامهم وفقاً للدستور والقانون تحت قيادات ذات كفاءة ومقدرة بمعايير وطنية ومهنية بعيدة عن معايير القرابة والمحسوبية وتخضع لسلطة وزارتي الداخلية والدفاع .
٣. يتم التوافق مع الرئيس المؤقت النائب سابقاً على صيغة للسلطة خلال المرحلة الانتقالية تقوم على قاعدة التوافق الوطني بحيث يتم التالي :
اولاً: تشكيل مجلس وطني انتقالي تمثل فيه كل ألوان الطيف السياسي والاجتماعي وشباب الساحات ورجال الاعمال ومنظمات المجتمع المدني والمرأة على ان يشمل كل مناطق اليمن ويتولى بصورة اساسية:

- أ. اجراء حوار وطني شامل تشارك فيه جميع الاطراف السياسية في الداخل والخارج من دون استثناء وتطرح فيه جميع القضايا على طاولة الحوار للخروج بحل لجميع القضايا ومنها القضية الجنوبية والتوصل الى رؤية للاصلاحات الدستورية الكفيلة بتحقيق الحريات السياسية والثقافية وبناء الدولة المدنية الحديثة ودولة المواطنة بنظام لامركزي مع تطوير النظام السياسي على قاعدة النظام البرلماني والاخذ بالقائمة الشعبية .
- ب. تشكيل لجنة من الخبراء والمتخصصين بصياغة مشروع الاصلاحات الدستورية في ضوء نتائج الحوار الوطني الشامل .
- ثانياً : تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة تترأسها المعارضة وتمثل فيها اطراف العمل السياسي وشباب الساحات ورجال الاعمال وتتولى اضافة الى مهامها الدستورية تسيير الامور وتصريف الاعمال وتثبيت الوضع الاقتصادي والمالي والحيلولة دون المزيد من التدهور في جميع المجالات .
- ثالثاً: تشكيل مجلس عسكري مؤقت من القيادات العسكرية المشهود لها بالكفاءة والنزاهة وتحظى باحترام وتقدير في اوساط الجيش بحيث تمثل في المجلس كل تكوينات القوات المسلحة ويشرك فيه ممثلون عن المتقاعدين قسرياً بعد حرب ١٩٩٤ ، وذلك بصورة تجسد وحدة هذه المؤسسة ووطنيتها لتقوم بواجبها باعتبارها ملكاً للشعب كله ومهمتها حماية ثورة الشعب السلمية والحفاظ على الامن والاستقرار وصيانة كيان الدولة .
- رابعاً: تشكيل لجنة عليا للانتخابات والاستفتاءات العامة وتتولى :
أ. اجراء الاستفتاء على مشروع الاصلاحات الدستورية.
ب. اجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية بحسب الدستور الجديد .

خامساً: تأكيد حق التعبير السلمي وحرية التظاهر والاعتصامات السلمية وغيرها لجميع ابناء اليمن ، ويتم التحقيق في الاعتداءات التي تعرض لها المتظاهرون في جميع الساحات وعلى وجه الخصوص مجزرة عدن وصنعاء وابين ، وغيرها من الحالات التي استخدم فيها الرصاص الحي والقنابل الغازية وتقديم المسؤولين عنها للمحاكمة وتعويض الجرحى والمعتقلين واسر الشهداء .

ومع استمرار الثورة سجل الشعب اليمني ثورة بيضاء تحسب لحساب الشعب ، فقد انجز الشعب انظف ثورة شعبية يمكن للمرء ان يتخيلها قطرة دم واحدة لم يسفكها شبابه الذي سفك دمه في الساحات العامة ، ان رأسمال الثورة اليمنية يكمن في وطنيتها واستقلالية قرارها واستعصائها على الاختراق الخارجي الاجنبي وحتى العربي ، وهذا مافسر لماذا وحدها لم تتمتع بالناية الدولية الفائقة والتصريحات والقرارات المساندة ، وهي وحدها التي تمتع نظامها ورموزه بالراحة الدولية والتسامح الغربي ، فلم تصدر في حقه بيانات ادانة عالمية ولامسته عقوبات امريكية واوروبية (٣١).

واعتمدت الثورة لنجاحها وذلك بالسير عبر مسارين (٣٢):

١. المسار السياسي والذي تمثل بالحوار والتعامل الجاد مع الحلول السياسية المطروحة "المبادرة الخليجية" والتي تحقق انتقالاً سلمياً ومتوازناً سوف يفضي حتماً الى صناديق الاقتراع على المستوى المحلي والبرلماني والرئاسي ، وفي ضوء الاسس التي تتوصل اليها القوى السياسية في السلطة والمعارضة ، وفي هذا المجال تفاعلت المعارضة بايجابية وبشهادة القوى الاقليمية والدولية مقابل ماطلة وتسويق من قيادة حزب المؤتمر الشعبي العام ، وعدت المبادرة الخليجية محل تفاعل على المستوى المحلي والاقليمي والدولي لكونها افضل ما طرح من حلول وسطية تجنب اليمن الصراع المدمر وتقود المسيرة الى الدولة المدنية الديمقراطية .

٢. المسار الآخر للمعارضة هو النضال السلمي وتعبئة الثورة ، فأن نجاح المسار السياسي يتم تحويل جهد المسار النضالي الى دعم المسار السياسي ومراقبته ومتابعته ، وان لم ينجح المسار السياسي كان المسار النضالي الطريق الى التصعيد لاحداث التغيير المطلوب وبكل الوسائل السلمية .

وفي ضوء تلك التطورات والمطالب تنحى الرئيس "علي عبد الله صالح" بموجب المبادرة الخليجية التي منحتة حصانة من الملاحقة القضائية ، وعدم

مثوله امام القضاء اليمني ، مما اثار حفيظة شباب الثورة اليمنية الذين عدوا ذلك الامر مكافأة للقاتل على استباحته دماء ابناءها وهذا ما سنراه لاحقاً.

المبحث الثالث: تنحي الرئيس صالح عن السلطة بموجب المبادرة الخليجية ومستقبل المرحلة الانتقالية في اليمن

المشهد اليمني كان قد اشار الى تكتل واصطفاف اغلب القوى اليمنية خلف هدف الاطاحة بالنظام ، وهو مشهد تراجعت امامه الخلافات المذهبية والجهوية والمناطقية ، واكد ذلك انخراط جميع الفئات في الثورة واختفاء اصوات الحوثيين والحراك الجنوبي وتنظيم قاعدة الجهاد في الجزيرة العربية وتشابه مطالب ساحات التغيير في صنعاء مع تلك الموجودة في عدن (٣٣).

كان الرئيس "علي عبد الله صالح" قد تعرض لمحاولة اغتيال اصيب على اثرها بجروح خطيرة ، توجه الى المملكة العربية السعودية لتلقي العلاج ، وبدأت الوساطة الخليجية بطرح ما يعرف بمشروع اتفاقية سياسية اعلنتها دول الخليج في ٣ نيسان ٢٠١١ لتهدة الثورة اليمنية عن طريق ترتيب نظام نقل السلطة في البلاد والتي انتهت الجهود مع انتخابات رئاسية جديدة في شباط ٢٠١٢ ، وبحلول نهاية شهر نيسان ٢٠١١ اشار الرئيس اليمني بأنه سيقبل الخطة وسيغادر السلطة بعد شهر من توقيع الاتفاقية التي نصت على تشكيل حكومة وحدة وطنية في المدة التي تقبل الانتخابات ، وبالرغم من رفض المتظاهرين في اليمن للصفقة منتقدين الاحكام التي تمنح الحصانة للرئيس من الملاحقة القضائية والتي تطلب من المعارضة الانضمام مع الرئيس صالح ووزرائه في حكومة وحدة وطنية ، واتفق زعماء المعارضة في نهاية المطاف التوقيع على المبادرة في نيسان ٢٠١١ الا ان الرئيس "صالح" قد تراجع واعلنت الحكومة انه لن يوقع على الاتفاقية وعلقت المبادرة من مجلس التعاون الخليجي (٣٤).

وفي اوائل شهر ايار ٢٠١١ اشار مسؤولون ان الرئيس صالح سوف يوقع على الاتفاق، والمعارضة اتفقت على التوقيع ومرة ثانية لم يوقع الرئيس ، واتهمته احزاب المعارضة بسوء النية وتصاعدت الاحتجاجات واعمال العنف بعد تراجع الرئيس للمرة الثانية عن التوقيع، وفي اواخر شهر ايار ٢٠١١ تلقى زعماء المعارضة ضمانات بأن الرئيس سيوقع الخطة ووقعت المعارضة على صفقة وكان من المقرر ان الرئيس يوقع كذلك لكن "صالح" مرة اخرى قرر عدم التوقيع ، وقام انصاره في ٢٢ ايار ٢٠١١ بمحاصرة مبنى سفارة الامارات العربية المتحدة في صنعاء والدبلوماسيين

الدوليين وارسلت الحكومة طائرة هليكوبتر لنقلهم الى القصر الرئاسي ، وفي ٢٣/١١/٢٠١١ جرى في الرياض بالمملكة العربية السعودية التوقيع على الخطة للانتقال السياسي والذي كان الرئيس قد رفضها سابقاً (٣٥). وهذه المبادرة التي وقع عليها الرئيس "علي عبد الله صالح" سميت بالمبادرة الخليجية الثالثة ، والتي تقدم بها الامين العام لمجلس التعاون الخليجي الى كل من من السلطة والمعارضة ، وكان وزراء مجلس التعاون الخليجي قد ابدوا تفهمهم لوجهة نظر المعارضة حول مسألة اولوية تنحي الرئيس اليمني ، وهو ما ادى الى خروج اجتماع ابو ظبي من دون نتيجة مرضية لوفد المؤتمر ، لذلك جاءت المبادرة الثالثة توفيقية بين المبادرتين الاولى والثانية من جهة ، ومن جهة ثانية ماجاء في الجدول الزمني الذي كان السفير الامريكي قد توافق عليه مع قيادة المؤتمر ثم انقلب عليه المؤتمر ، ومن اللافت للانتباه ان المجلس الوزاري الخليجي قدم المبادرة الجديدة الى الاطراف كمبادرة نهائية ، اذ صيغت على شكل مشروع اتفاق ظهرت في نهايته التوافق ، بين السلطة والمعارضة وتوقيع الشهود الذين تمثلوا في مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الامريكية وكذلك الاتحاد الاوروبي ، بينما صدرت المبادرة السابقة على شكل بلاغ صحفي عن اجتماع المجلس (٣٦).

تضمن الاتفاق على المبادئ الاساسية بين الحكومة اليمنية والمعارضة (٣٧):

١. ان يؤدي الحل الذي سيفضي عن هذا الاتفاق الى الحفاظ على وحدة اليمن وامنه واستقراره.
 ٢. ان يلبي الاتفاق طموحات الشعب اليمني في التغيير والاصلاح.
 ٣. ان يتم انتقال السلطة بطريقة سلسة وآمنة تجنب اليمن الانزلاق الى الفوضى والعنف ضمن توافق وطني .
 ٤. ان تلتزم كل الاطراف بإزالة عناصر التوتر سياسياً وامنياً.
 ٥. ان تلتزم كافة الاطراف بوقف كل اشكال الانتقام والمتابعة والملاحقة من خلال ضمانات وتعهدات تعطي لهذا الغرض .
- اما الالية التنفيذية للمبادرة الخليجية فقد تضمنت (٣٨):
١. المرحلة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل والتي تهدف الى تمكين كل المجموعات المعنية من المشاركة في اتخاذ القرارات الهمة التي تحدد شكل عملية الحوار الوطني .

٢. عقد مؤتم الحوار الوطني الشامل الذي تتمكن فيه كل قطاعات المجتمع اليمني من المساهمة في وضع رؤية جديدة لمستقبل البلاد.

٣. صياغة الدستور بواسطة اللجنة الدستورية من اجل تنفيذ قرارات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومايلي ذلك من مشاورات عامة حول مشروع الدستور واستفتاء شعبي ينتهي بأعتماد الدستور الجديد .

٤. التحضير لاجراء انتخابات عامة في نهاية العملية الانتقالية بما في ذلك انشاء لجنة جديدة للانتخابات واعداد سجل انتخابي جديد واعتماد قانون جديد للانتخابات واجراؤها وفقاً للدستور الجديد.

وكانت هناك ملاحظات جوهرية سجلت على المبادرة (٣٩):

١. المبادرة لا تتضمن الرحيل الفوري ، وانما تضمنت مدة شهر يبقى فيها الرئيس "صالح" في السلطة ، وهو الذي يكلف المعارضة بتشكيل الحكومة وسيكون طرفاً في تشكيلها بصفته رئيساً للجمهورية ، وبصفته رئيساً للمؤتمر الشريك في الحكومة بـ ٥٠% ومشرفاً على عملها بصفته رئيساً ، وكانت المعارضة قد رفضت عرضاً كهذا لاسباب معروفة قبل الثورة ولهذا السبب بقيت حتى لو جاءت هذه الحكومة في اطار اتفاق كامل يتضمن استقالة الرئيس بعد شهر .

٢. اشترط الاتفاق ان تبدأ الحكومة المشكلة فوراً بتوفير الاجواء المناسبة لتحقيق الوفاق الوطني ، وازالة عناصر التوتر سياسياً وامنياً ، يعني فيما يعنيه ان تتولى الحكومة التي ترأسها المعارضة رفع الاعتصامات ، مع انه لا احد يمتلك بمن في ذلك اللقاء المشترك حق الموافقة على ذلك ، واسقاط الحق الشرعي لان ذلك هو مطلب النظام الذي يتمثل في انهاء الثورة قبل ان تحقق اي هدف من اهدافها ، بما في ذلك رحيل الرئيس . فماهي الضمانات لتنفيذ رحيل الرئيس ، خاصة ان الهدف الرئيسي لصالح هو انهاء الاعتصامات للبقاء في الحكم ؟

٣. تشكيل الحكومة برئاسة المعارضة ، ومشاركة اللقاء المشترك فيها ، من قبل الرئيس قبل تنحيه كما تطرح المبادرة ، له مخاطر كثيرة قد تؤدي الى خلافات يستغلها النظام لاحداث الوقيعة بين المعارضة وبقية فئات الثورة الشعبية ، وخاصة الشباب ، وتصوير المعارضة على عكس موقفها من المبادرة ، وهو ان هدفها هو المشاركة في الحكومة مع انها لو كانت تريد المشاركة في الحكومة لكانت قبلت ان تشارك فيها قبل الثورة بسنوات .

٤. ما هي الضمانات بعد ذلك ، وخاصة بعد رفع الاعتصامات ، ومشاركة المعارضة في الحكومة ان ينفذ صالح بقية البنود؟ ان الخبرة مع "صالح"

تقول ان التوقع الاكبر هو ان يذهب صالح الى مجلس النواب الفاقد اصلاً للشرعية والذي يكون شرعياً بكل المعايير بعد ٢٧ نيسان ٢٠١٢ ويطلب من المعارضة بموجب الاتفاق ان تمنح هذا المجلس الشرعية بالمشاركة في حضور جلساته ، بعد ان تنسحب منه وفقاً للخطوتين الثالثة والرابعة من الاتفاق فيذهب صالح ليقدم استقالته ويرفض ١٥١ نائباً وهو الحد الأدنى لقبول الاستقالة بحسب المادة ١١٥ من الدستور فيتمسك صالح بذلك ويقول ان المؤسسة الدستورية الشرعية المنتخبة الممثلة للشعب والاعلانية وبحضور الجميع رفضت الاستقالة وجددت البيعة له ، وانه متمسك بذلك وليس من حق الدول الخارجية ان تتدخل لتتقلب على المؤسسات الدستورية واردة الشعب.

٥. الضمانات التي اشار اليها مشروع الاتفاق تثير العديد من الاسئلة لماذا قوانين الحصانة وماهي؟ ولماذا تقرر قبل الاستقالة ولو بيوم واحد وهل يجوز ذلك؟ ثم هناك شركاء مطلوب منحهم الحصانة وهم ممن عملوا معه خلال فترة حكمة؟ فكم هو عددهم؟ وهل سيغادرون معه ام سيقون؟ وهل يجوز منح الحصانة لمن مازال في الحياة السياسية ، وهل ستمتد الحصانة الى الافعال التي تلي توقيع الاتفاق المقصود هنا في فترة التسعة والعشرين يوماً؟.

٦. المدد الزمنية بما فيها انتخاب رئيس جديد خلال ستين يوماً وفقاً للدستور الحالي، ووفقاً لكل الاوضاع والقوانين والاجراءات القائمة ، وسيطرة الحزب الحاكم على المال العام والاعلام والادارة التي ادت الى تزوير الانتخابات بما يعنيه ذلك إعادة انتاج النظام لنفسه وهذه المرة بشرعية جديدة.

رب سائل يتسائل هل حدث تغييراً في اليمن بعد تنحي الرئيس "علي عبد الله صالح" واصبح نائبه "عبد ربه منصور هادي" حسب الاتفاق هو الرئيس الفعلي والذي انتخب في ٢٨ شباط ٢٠١٢؟ لقد مهدت الانتخابات امام رئيس الوزراء "محمد سالم باسندوه" لتشكيل حكومة جديدة مؤلفة من المعارضة واعضاء حزب المؤتمر الشعبي العام مناصفة، وكان رئيس الوزراء اليمني قد تواعد باتخاذ اجراءات ضد الرئيس السابق "علي عبد الله صالح"، ترغمه على ترك العمل السياسي والخروج من البلاد ، واكد رئيس الوزراء في حفل لجمعية خيرية بصنعاء ان الرئيس "صالح" منح فرصة للخروج الآمن الا انه يأبى ذلك وانه يعرقل مؤتمر الحوار الوطني الذي من المزمع ان ينعقد في ١٨ / ٣ / ٢٠١٣ (٤٠).

وعرضت تقارير في مجلس الامن في ٢٠١٣/٢/١٥ بشأن اليمن وافادت بان الرئيس السابق " علي عبد الله صالح " على رأس معرقلي التسوية السياسية في الشمال بينما سيتم تسمية الرئيس السابق "علي سالم البيض" كمعقل للتسوية السياسية في الجنوب وعارضت روسيا مشروع قرار مجلس الامن الدولي يحدد بالاسم معرقلي العملية الانتقالية التي تقدمت به بريطانيا والذي يذكر اسم الرئيس المخلوع "صالح" ونائبه السابق الجنوبي "علي سالم البيض" باعتبارهما معقلان للتسوية السياسية باليمن وسيناقش مجلس الامن معرقلي المبادرة الخليجية وربما ستفرض عقوبات على المعرقلين في المدة القادمة (٤١).

اما عن تقييم الاداء للرئيس اليمني الحالي " عبد ربه منصور هادي " نجد انه في العام الماضي جرى الانتقال السلمي للسلطة بمقتضى المبادرة الخليجية والياتها التنفيذية وانتخب النائب " عبد ربه منصور هادي " رئيساً للجمهورية بالتوافق الوطني في شباط ٢٠١٢ ، وجاء ادؤه في منصب الرئاسة مفاجئاً ، فقد ظل "هادي" لسنوات طويلة مكتفياً بموقع الظل كنائب للرئيس منذ العام ١٩٩٤ ، وظل البعض يشكك في قدرته على اتخاذ قرارات جريئة بالنظر الى انه اكتفى بصلاحيات محددة ولم يكن له حضور سياسي ملحوظ، ولكن حين اصبح رئيساً جاء ادؤه قوياً ووثاقاً لم يبدأ الرئيس " هادي " معركة مع اقطاب النظام السابق بضربة واحدة عبر ثورة تصحيح لتقتلع مراكز القوى وانما تعامل على نحو تدريجي مما مكنه مع نهاية العام ٢٠١٢ من اقتلاع اغلب مراكز القوى في النظام السابق من ابناء عائلة الرئيس وانجاله وانجال اشقائه التي تركزت قوتها في المؤسسات العسكرية والامنية والاستخبارية والداخلية ومؤسسات الاقتصاد ، فأصدر قرارات متتالية اطاحت بهم وبمواقعهم تدريجياً من هذه المؤسسات (٤٢).

ففي ٧ نيسان ٢٠١٢ اصدر الرئيس مجموعة من القرارات تضمنت ابعاد الاخوين غير الشقيقين لصالح هما اللواء "محمد صالح الاحمر" و"علي صالح الاحمر" من قيادة القوات الجوية ومن منصب القائد الاعلى للقوات المسلحة ، وقام بعزل ابن شقيق الرئيس السابق (العميد طارق محمد عبد الله صالح)، من قيادة الحرس الخاص ، وكان ابرز ما صدره الرئيس "هادي" في ١٩/١٢/٢٠١٢ قرار إعادة هيكلة الجيش ووزارة الدفاع ورئاسة الاركان الحالي عبر تقسيم الجيش الى اربعة اسلحة (قوات برية وبحرية وجوية وقوات حرس الحدود) مع انشاء ثلاثة اجهزة جديدة هي قوات الحماية الرئاسية وقوات العمليات الخاصة ومجموعة الصواريخ والعمليات الخاصة ، وكانت المجموعة

الاخيرة من اختصاص ابن الرئيس العميد (احمد علي عبد الله صالح)، كما صدر مرسوم رئاسي بإقالة العميد (يحيى محمد صالح)، من قوات الامن المركزي والقائد الفعلي لها (٤٣).

واخيراً فيما يتعلق بمستقبل اليمن سينطلق الحوار الوطني في اليمن في ٢٠١٣/٣/١٨ ، مما قد يقسم الشارع الى ثلاث جبهات (٤٤)

١. يقبل الحوار بدون شروط.

٢. يقبل الحوار بشروط.

٣. يرفض الحوار.

ولابد من التذكير من ان الرئيس " علي عبد الله صالح " قد رحل ولكنه مازال فاعلاً في المجال السياسي اليمني ، رغم انه لم يعد الرئيس ، ولا زالت القبيلة الاجتماعية والاختلاف بين السياسي والثوري وبين القوى التقليدية وشباب الثورة في اليمن وبين النوايا والافعال عوائق منظورة وغير منظورة في مسار نتائج الثورة اليمنية التي يتهدها الانتقال المتعثر ، كما تهدها كل مدة حوادث العنف ويعيق تجفيف منابع الفساد وروافد العنف وارساء الدولة المدنية ، كما ان مستقبل اليمن معلقاً على مؤتمر الحوار الوطني ، وبالتأكيد فأن قضايا اليمن وملفاتهما المزمنة لن تحل في حوار واحد بل هذا الحوار سيضع اللبنة للتواصل بين القوى والاحزاب والنخب القديمة والجديدة عقب الثورة ، وهو ما يمثل فرصة للوصول الى توافقات حول اساس الدولة الجديدة ، ومن ثم يمكن لنتائج الحوار الوطني لو انتهت بتوافقات ناجحة مع الخطوات القوية التي اتخذها الرئيس " عبد ربه منصور هادي " بأنهاء الحكم العائلي ان توفر فرصة لاستئناف الوحدة في ظل دولة مدنية وعصرية .

في ضوء الطرح السابق نجد الشعب اليمني قدم الكثير ليصل ما يصل اليه الوضع السياسي رغم الصعوبات والعوائق التي تقف حجر عثرة امام بناء الدولة المدنية الا اننا نجد هناك رغب صادقة لقيادة الشعب اليمني الى الامام واجراء عملية تحول ديمقراطي على اساس سليمة والتخلص من سياسات الرئيس السابق " صالح " والتي قسمت الشعب على اساس قبلية وفئوية ومصالحية واختزلت الشعب اليمني بكافة اطيافه بأسرته ، التي تحكمت بمقدرات البلاد على مدى عقود من الزمن، وما الخطوات التي اتخذها الرئيس " هادي " في اواخر العام ٢٠١٢ الادليل واضح على الرغبة بأنجاح الحوار الوطني وانهاء تغلغل اسرة الرئيس السابق بأهم مفاصل الدولة لانجاح الحوار ووضع الية للتخلص التدريجي من المشكلات المزمنة التي تواجه البلاد ، او على اقل تقدير التقليل من مخاطرها على امن البلاد ووحدتها.

الخاتمة

في ضوء الطرح السابق نجد ان اليمن كانت قد شهدت الربيع العربي عقب نظيراتها في تونس ومصر وليبيا ، وعانى الشعب اليمني لسنوات طويلة ومنذ العام ١٩٧٨ من نظام ديكتاتوري قبلي عمل على اللعب بالورقة القبلية لضمان استمرارية وديمومة نظامه .

وكانت احزاب المعارضة قد اعترضت حتى قبل بدء الاحتجاجات في اليمن في ٢٠١١/١/١٦ على خطط الرئيس صالح لتعديل القانون الانتخابي ، وسعيه لتوريث الحكم لابنه العميد " احمد علي عبد الله صالح" وهذا مااثار الجماهير ، وجاءت الفرصة المواثية بانتشار الاحتجاجات في الساحات بالدول العربية ، وقتل من قتل وذلك من اجل الاطاحة بهذا النظام الذي لم يجلب لليمن سوى الفقر والتهميش والاقصاء والابتعاد عن مظاهر الحداثة لبناء مؤسسات الدولة والبنى التحتية فيها.

استمر الرئيس صالح بمواجهة الثورة السلمية بالعنف المفرط والاستهانة بمطالب الجماهير غير عابئ بما يحصل في الشارع ولكن كانت هناك ثوابت وحقائق على الارض ساندت الاصوات المطالبة بالحقوق فبدأ الرئيس شيئاً فشيئاً يفقد قواعده الشعبية وازدادت الانشقاقات من قبل كبار قادة وزعماء القبائل وايضاً كبار القادة في المؤسسة العسكرية وعمل الرغم من الجيش اليمني بقي لمدة ليست بالقصيرة الى جانب السلطة الى ان تمت الاطاحة به وعبر جهود ووساطات خليجية ضمنت له خروجاً آمناً وحصانة تم بموجبها توفير الحماية له من الملاحقة القضائية ، وهذا يعد تعدياً واضحاً على حق الشعب اليمني .

ورغم تنفيذ بنود اتفاقية المبادرة الخليجية الثالثة والتي ضمنت خروجاً آمناً للرئيس صالح الا انه بقي متشبثاً بالعمل السياسي بأعتباره مازال الرئيس الفعلي للمؤتمر الشعبي العام ويعمل بجهود معلنه وخفية على تقويض اقامة الحوار الوطني من اجل ان يستفاد من وضع الفوضى لصالحه ، والمرحلة المقبلة هل ستشهد امكانية نجاح الحوار الوطني؟ وهل ان الاجراءات التي اتخذها الرئيس " عبد ربه منصور هادي" تجاه اسرة الرئيس السابق صالح بسحب المناصب القيادية منهم ستأتي بأكلها للسير بالطريق الصحيح لحل المشاكل التي يعاني منها الشعب اليمني هذا ماستبينه الايام .

المصادر

١. محمد الجابري، موسوعة دول العالم حقائق وارقام ، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص ٢٥٧.
٢. شريف منصور، تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٤، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص ٢٠١.
٣. محمد الجابري ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٧، وينظر ايضاً علي عبد القوي الغفاري ، لمحات عن الوحدة اليمنية عبر التاريخ ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٠٤ ، حزيران ، ٢٠٠٤، ص ٤٥.
٤. مايكل هدرسون واخرون ، حرب اليمن ١٩٩٤ : الاسباب والنتائج ، إعداد جمال السويدي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ١٩٩٥، ص ١٠.
٥. عمار علي حسين ، التحديث ومسار البنى الاجتماعية والتقليدية : حالة اليمن ، مركز الخليج للابحاث ، دبي ، ٢٠٠٤، ص ٢٠.
٦. محمد عبد الملك المتوكل ، اليمن الى اين ؟، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٢٤٠ ، ١٩٩٩، ص ٢٤-٢٥.
٧. محمد حافظ عبد المجيد، النفط والحراك الجنوبي في اليمن ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، كانون الثاني ، ٢٠١٠، ص ١١٦.
٨. حسن ابو طالب، بناء دولة الوحدة ١٩٨٩-١٩٩٠ تحقيق الشرط الديمقراطي ، في كتاب الوحدة اليمنية دراسات في عملية التحول من التشطير الى الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤، ص ص ٢١٨، ٢١٥.
٩. مايكل هدرسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦-٢٧.
١٠. محمد حافظ عبد المجيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٧-١١٨.
١١. احمد محمد الدغشي ، الحوثيون دراسة منهجية شاملة ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٠.
١٢. نيفين مسعد ، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٣٤٦، حزيران ٢٠٠٩، ص ٦٦-٦٧.
١٣. عرفات مدابش ، من هم المتمردون الحوثيون ، صحيفة الشرق الاوسط ، لندن ، العدد ١١٤٠١، تاريخ ٢٠١٠/٢/١٤.
١٤. سالي عبد المعز، الحوثيون في اليمن مخاوف من نشوب حرب جديدة، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، العدد ١٧٧ ، تموز ٢٠٠٩، ص ٢٩١.

١٥. حسن الحسن ، ابعاد الصراع الدولي على اليمن ، صحيفة الزمان ، العدد ٣٥٤٤ ، تاريخ ٢٠١٠/٣/١٨ .
١٦. اليمن افغانستان الجديدة ، مجلة الوفاق العربي ، تونس ، السنة ١٢ ، العدد ١٣٥ ، ايلول ٢٠١٠ ، ص ٢٤ .
١٧. دنيا شحاته ومريم حيدر، محركات التغيير في العالم العربي ، مجلة السياسية الدولية ، القاهرة ، العدد ١٨٤ ، نيسان ٢٠١١ ، ص ١٠ .
١٨. عبد الاله بلقزيز ، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل ، تقديم محمد الحبيب طالب ، منتدى المعارف ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ١٠٤ .
١٩. مجموعة باحثين في مجموعة الازمات الدولية ، اليمن بين الاصلاح والثورة ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣٨٦ ، نيسان ، ٢٠١١ ، ص ١٤٩ .
٢٠. المصدر نفسه ، ص ١٥٠ .
٢١. المصدر نفسه ، ص ١٥٠-١٥١ .
٢٢. محمد عبد الملك المتوكل ، الافاق الديمقراطية في الثورة اليمنية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٣٩٩ ، آيار ٢٠١١ ، ص ١٥٧ .
٢٣. حسن ابو طالب ، التصدع الداخلي ومأزق مبادرات الرئيس في مواجهة الثورة اليمنية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٨٤ ، نيسان ٢٠١١ ، ص ٦٧-٦٨ . وينظر ثورة الشباب اليمنية ، الشبكة الالكترونية الدولية ، ويكيبيديا ، ٢٠١١ ، ص ٢ .
٢٤. محمد عبد الملك المتوكل ، الآفاق الديمقراطية في الثورة اليمنية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٧ .
٢٥. هشام القروي ، ثورة اليمن استبدال علي عبد الله صالح ام استبدال مؤسسات مفوته ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، آيار ٢٠١١ ، ص ٥ .
٢٦. المصدر نفسه ، ص ١٤ .
٢٧. المصدر نفسه ، ص ١٥ .
٢٨. اليمن السير نحو المجهول ، الشبكة الالكترونية الدولية ، الاسلام اليوم ، ٢٠١١ ، ص ١-٢ .
٢٩. حسن ابو طالب ، التصدع الداخلي ومأزق مبادرات الرئيس في مواجهة الثورة اليمنية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٨ .
٣٠. هشام القروي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦-١٨ .

٣١. عبد الاله بلقزيز ، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٣٦، ٢٣٨.
٣٢. محمد عبد الملك المتوكل ، الافاق الديمقراطية في الثورة اليمنية ، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧-١٥٨.
٣٣. معتز سلامة ، الثورة ومستقبل دولة الوحدة في اليمن/ الشبكة الالكترونية الدولية ، ملف الاهرام الاستراتيجي ، موقع الاهرام الرقمي، ص ١.
٣٤. المبادرة الخليجية لحل الازمة اليمنية، الشبكة الالكترونية الدولية ، موقه ويكيبيديا، ٢٠١٣، ص ١-٢.
٣٥. المصدر نفسه، ص ٢.
٣٦. عبد الملك المخلافي ، المبادرة الخليجية الثالثة بشأن اليمن مشروع اتفاق ام فح، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٣٨٨، حزيران ٢٠١١، ص ١٣٢.
٣٧. المصدر نفسه ، ص ١٣٣.
٣٨. المبادرة الخليجية لحل الازمة اليمنية ، مصدر سبق ذكره، ص ٢-٣.
٣٩. عبد الملك المخلافي ، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥-١٣٧.
٤٠. ترجمة حسن عبده ، مستقبل اليمن اكثر غموضاً بعد توقيع صالح على المبادرة الخليجية ، الشبكة الكترونية الدولية ، موقع الامارات اليوم، ٢٠١١، ص ١-٢ وينظر الحكومة اليمنية تهدد بأجراءات ومفاجات ضد المخلوع صالح ترغمه على مغادرة البلاد، الشبكة الالكترونية الدولية ، اليمن برس، ٢٠١٣، ص ١-٣.
٤١. مجلس الامن الدولي يعتبر صالح وسالم البيض معرقلي للتسوية السياسية في اليمن ، الشبكة الكترونية الدولية، اليمن برس، ٢٠١٣، ص ١-٢.
٤٢. معتز سلامة ، تقويم اداء الرئيس اليمني في المرحلة الانتقالية بعد الثورة، الشبكة الكترونية الدولية، الالوان ، ٢٠١٣، ص ٢-٣.
٤٣. المصدر نفسه، ص ٢-٣.
٤٤. المصدر نفسه ، ص ٣.